أثر السياسات الصناعية على صناعة التأمين في الجزائر للفترة 1995-2005

أ/: وليد صيفي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)

أ/: بلجبل خالد
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة خنشلة-الجزائر-

الملخص:

إن السياسة الصناعية تغطي ممارسات متعددة الأوجه ، منذ القديم ، لكنها تطورت وتغيرت في العقود الأخيرة، وهي تقابل تدخلات السلطات العمومية في الأجهزة الإنتاجية ، عن طريق الضرائب والإعانات أو القروض ، والتي الهدف منها مساعدة الإنتاج أو البحث والتطوير أو أي هدف اقتصادي مرجو، و أيضا هي سياسات لتشجيع وتوطيد فكرة ترشيد الشركات ، أو إنشاء شركات.

و لفهم أكثر لكيفية تأثير السياسة الصناعية على قطاع من الاهمية بمكان ألا وهو قطاع التأمين ارتأينا بشدة أن نسرد التطور التاريخي لذات القطاع وكيفية ممارسة الحكومة الجزائرية انسحابها الجزئي والتدريجي ولكن بمراقبة أكثر، وتلك الآثار سوف نتطرق لها لاحقا وبالارقام.

Résumé:

Au niveau d'une nation et d'une politique industrielle nationale les enjeux changent de nature par rapport aux simples stratégies des firmes. Certes, les stratégies de firmes, les données de la division internationale du travail en fonction des avantages comparatifs (matières premières, ressources humaines etc ...), les économies d'échelle et les gains de productivité au profit de firmes multinationales qui dominent leur marché etc ... induisent-elles une certaine spécialisation internationale « naturelle » des activités. Mais cette spécialisation naturelle issue du mécanisme libre-échangiste peut se révéler nuisible à l'acquisition d'une compétitivité économique structurelle de la nation.

مقدمة:

تعد مقاربات البحث في المشكلة الاقتصادية الرائجة منذ زمن هي الفيصل في حل العديد من القضايا المتعلقة بتحفيز الطلب الكلي الفعال، وتشجيع الادخار لتجاوز الأزمات المالية بضخ الكثير من السيولة في الاجهزة المالية على مر الزمن بدءا من رايموند كيتر ومساهمته في حل أزمة 1929 والشروع في تطبيق مبادئ دولة العناية الإلهية على مستوى المملكة المتحدة (إدخال نظام الضمان الاجتماعي سنة 1946)، والعديد من الاصلاحات المتبعة على شكل اجراءات متدرجة، وهذا ما يسميه الاقتصاديون بالسياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في جانب الطلب الكلي.

إلا أن جانبا آخر من السياسات الاقتصادية كان غائبا عن الساحات الاعلامية، بالرغم من مساهمته هو الآخر في حل المشاكل الدورية أو المفاجئة على مر الزمن، هذه السياسات هي: السياسات الصناعية ، وتندرج ضمن السياسات الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض الكلي.

في بحثنا هذا سوف نتناول موضوع تأثير السياسات الصناعية على قطاع من الأهمية بمكان ألا وهو قطاع التأمين في الجزائر، ونختبر معا كيف أن فتح القطاع للاستثمار الخاص كان إجراءا في إطار السياسة الصناعية la politique industrielle.

1.تقديم القطاع محل الدراسة:

1.1.تطور التأمينات في الجزائر: غداة الاستقلال، أكثر من 160 شركة تأمين أجنبية تعمل بالجزائر. المشرع الجزائري بدأ قيادة السوق وفقا للقانون 62-157 الموافق لـــ 21 ديسمبر 1962، كل النصوص قيد انتظار تنفيذها على شكل مشروع قانون حتى تحافظ الدولة حديثة النشأة على الفائدة. و بابتعادها عن الوطن المستقل حديثا، الشركات الأجنبية تركت التزامات تم الاعتناء بها من قبل السوق الجزائري، الذي أخيرا اهتم بالتعويضات الخاصة بكل المنخرطين المؤمن عليهم[1].

ان التطور الذي قاد إلى الحالة الراهنة للسوق التأميني يمكن فصله إلى قسمين اثنين: القسم الأول متكون من سلسلة التأميمات الخاصة بالنشاطات و الشركات، و الثاني – بالعكس– يرجع إلى اللاتخصص و إلى الفتح المتنامي للسوق.

1.1.1. من 1960 إلى 1990:

- التخلي الاجباري عن 10%: اجباري على الشركات الأجنبية ترك ما معدله 10% من محفظتها المالية لصالح المحفظة المالية للـ CAAR، المؤسسة سنة 1963.

في سنة 1964، فضلا على الـ CAAR، وحدها الشركة الجزائرية للتأمين الـ SAA (هي في الواقع شركة جزائر–مصرية) التي استمرت في نشاطاتها مع الشركة التونسية الـ STAR ، بجانب اثنين من التعاونيات التأمينية، الأولى لأجل الاخطار الزراعية، و الثانية لأجل التعليم.

–احتكار الدولة: في سنة 1966، الجزائر المستقلة كونت احتكار الدولة على العمليات التأمينية (المرسوم رقم 66–127 بتاريخ 27 ماي 1966). المؤسسات العمومية الوطنية كانت: CAAR متخصصة في اخطار النقل و الاخطار الصناعية، SAA (بعد شراء حصة الشريك المصري)متخصصة في اخطار السيارات و الاشخاص و الاخطار البسيطة خلال الفترة من 1973 إلى 1989.

–تكوين الـ CCR: الشركة المركزية لإعادة التأمين تم انشاؤها سنة 1975، منذئذ، كان لابد من الشركات التأمينية ان تقتطع جزءا من ارباحها لصالح هذه الشركة.

–الزيادة في التخصص: الزيادة في التخصص مع خلق الشركة الـ CAAT في 1982 ، التي ركزت على اخطار فرع النقل، آخذة حصة سوقية من على سالفتها الـ CAAR التي اهتمت منذ ذلك أكثر ما يكون بالاخطار الصناعية[2].

2.1.1.فتح و تحرير السوق:

- اللاتخصص: في سنة 1989، و بظهور المراسيم المتعلقة باستقلالية الشركات العمومية ظهرت اللاتخصصية، و انطلاقا من ذلك التاريخ كل الشركات تصرفت وفق اطاره في جميع الفروع.

- قرار رقم 95–07 بتاريخ 25 جانفي 1995: هذا القرار يعتبر النص المرجعي للقانون الجزائري للتأمينات. لقد وضع حدا لاحتكار الدولة للتأمينات، و في نفس الوقت سمح بخلق شركات تأمين خاصة جزائرية. أخيرا، بواسطة هذا النص استطاعوا اعادة ادخال وسطاء التأمين (الأعوان العامين و السماسرة)، الذين تلاشوا بتلاشي شركات التأمين المحتكرة

من قبل الدولة.

-قانون رقم 06-04 بتاريخ 20 فبراير 2006: هذا القانون الجديد عدل الأمر 95-07 ، و مساهماته الرئيسية كانت:

01/ تقوية نشاط التأمين على الاشخاص.

02/تعميم تأمين الجماعة.

03/اعادة هيكلة حق المستفيد.

04/خلق الـــ bancassurance

05/التفريق بين النشاطات للشركات (الحياة، اللاحياة).

06/تقوية الامن المالي.

07/خلق رأسمال ضمان للمؤمن عليه.

08/اجبارية التحرير الإجمالي لرأس المال الاعتماد.

09/ فتح السوق إلى فروع شركات التأمين و اعادة التأمين الأجنبية.

10/تكوين لجنة مراقبة التأمينات مكلفة بـــ:

- ✓ السهر على احترام، من قبل الشركات و وسطاء التأمين المعتمدين، النصوص التشريعية و القوانين المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين.
- ✓ ضمان أن تكون تلك الشركات التأمينية دائما على مستوى من الوفاء بتعهداتها و التزاماتها و المؤمن عليهم.
- ✓ مراجعة المعلومات حول رأسمال تكوين الشركة أو حتى زيادته (الخاص بشركات التأمين و شركات إعادة التأمين)[3].

2.1.شركات التأمين:

شركات التامين و اعادة التامين عددها 16، سبعة (07) منها عمومية، سبعة (07) خاصة، و تعاونيتين (02).

1.2.1.الشركات العمومية المباشرة: - 04 شركات عامة تعمل في جميع فروع التأمين، la CAAR, la SAA, la CAAT, la CASH التي كلها مجتمعة تمثل 74% من انتاج السوق الإجمالي (احصائيات سنة 2008).

- شركتين عموميتين متخصصة في التأمين على مخاطر القروض: CAGEX (تأمين القرض على الصادرات)، و SGCI (تأمين القرض العقاري).

2.2.1.الشركات العمومية لإعادة التأمين:

الـ CCR، الشركة المركزية لإعادة التأمين، المستفيدة من تحويلات التسعيرات التفضيلية للسوق وضمان الدولة.

3.2.1.الشركات الخاصة:

تمثل 20% من الإنتاج الإجمالي للسوق، بخبرة تفوق قليلا الـ 10 سنوات، بتطور منتظم. هذه الشركات هي:

- الـ A2 الجزائرية للتأمينات.
- الـ CIAR (الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين).
- الـ Trust Algeria.
- الـ GAM (العامة للتأمينات المتوسطية).
- الـ Salama Assurance (البركة والامان سابقا).
- الـ Alliance assurance.
- الـ Cardif Al-Djazair.

و من أجل أن نتذكر معا، هناك شركتين خاصتين: star hana (بنك BCIA)، و al rayan (بنك al rayan)، لها علاقة بمجمعات بنكية توقفت عن نشاطاتها المصرفية، و منه توقفت عن نشاطاتها التأمينية.

4.2.1.الشركات التعاونية الممارسة للتأمين المباشر:

- CNMA، التعاونية الفلاحية، وريثة التعاونية الفلاحية الفرنسية، تمثل حصة سوقية حوالي 6%.

- MAATEC، تعاونية عمال التربية الوطنية و الثقافة.

3.1.السوق الجزائري بالارقام:

1.3.1.مميزات سوق التأمينات: ان الجزائر تتميز قبل كل شيء بالضعف النسبي لسوق التأمين فيها؛ ان التأمينات الجزائرية تحتل المرتبة الـ 68 عالميا بحصة سوقية تقدر بـ

0,016% . الجزائر تساهم فقط بـــ 7% في سوق التأمين القاري الافريقي، هذا الأخير الذي لا يساهم بدوره (أي قارة افريقيا ككل) إلا بـــ 1,1% من السوق الاجمالي العالمي، بالرغم من حجم النسمة المقدر بـــ 900 مليون نسمة بشرية، وبالتالي تعتبر افريقيا الجنوبية ذات السبق في احتلالها لحصة سوقية قارية افريقية تقدر بـــ 82% . كما ان الشركات الـــ 16 الناشطة في السوق الجزائري للتأمينات حققت مجتمعة رقما للأعمال مقدرا بـــ 460 مليون أورو سنة 2006، هي نسبة ضعيفة على وجه نسبي، لكن الارقام تبين نموا طرديا وثابتا مع الزمن (13% في سنة 2006، مع متوسط يفوق الـــ 10% حسب الخمس سنوات الماضية لسنة الحساب)؛ كما شهدت سنة 2007 زيادة في رقم الاعمال المحقق قدر مبلغه بـــ 538 مليون أورو (+16%). كما ان فرع التأمين على السيارات (الاجباري بطبيعته) يهيمن على 46% من اجمالي الحصص السوقية لفروع التأمين ككل، وهذا الفرع سجل الحصة الأكثر قوة في تسارع وزيادة نمو أقساط السوق التأمينية، ثم يله فرع التأمين على الاخطار الصناعية مع 31% (يوجد من ضمنها عقود الـــ Sonatrach، الـــ Sonelgaz والـــ Air Algérie التي تشكل ثلاثتها معا حصة مشتركة جد معتبرة). التأمينات الزراعية التي شهدت ركودا ظاهرا منذ سنوات لم تحقق خلالها إلا انخفاظا طفيفا في سنة 2007، ولا تمثل في الواقع إلا الـــ 1% من اجمالي الحصص السوقية للتأمين (إلا أنه يعتبر فرعا كامنا ما يلبث أن يحقق قفزة كمية ونوعية حسب تطور السياسات الزراعية المنتهجة من قبل السلطات العمومية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري، مثلا اراضي الامتياز)، واجمالا يمكن تصنيف الجزائر في المرتبة الـــ 60 عالميا في التأمينات على الخسائر. كما ان التأمين على الاشخاص لم يمثل سنة 2007 إلا الـــ 7% من مجموع حصص فروع التأمين الاخرى (6% سنة 2006) مقابل الـــ 50% لدى نظيره الاوروبي، والشمال الامريكي أو الياباني من نفس السنة. كما التأمين على الحياة عمليا غير موجود (3 مليار دينار جزائري، أي 30 مليون أورو). التأمين على القروض عرف بدوره تطورا بأكثر من الـــ 156% بالمقارنة وسنة 2006، أي من 23 مليون أورو في سنة 2006 الى حوالي الـــ 60 مليون أورو سنة 2007، إلا أن التأمين على القروض لا تمثل بدورها إلا الـــ 1% من اجمالي حصص فروع التأمين الجزائرية الاخرى[4].

2.3.1.الأمر رقم 95-07 (أكثر من 14 سنة من الوجود):

- التحرير: منذ أن تم تحرير قطاع التأمينات في الجزائر كانت النتائج على هذا الاخير كالتالي:
  - حرية الولوج والاستثمار في نشاطات التأمينات للخواص
  - المؤمنون ومعيدي التأمين: شركات ذات الاسهم، شركات تعاونيات.
  - العون العام للتأمينات (AGA): شخص طبيعي أو معنوي مخول من طرف المؤمن.
  - السمسار: شخص طبيعي أو معنوي ممثل للمؤمن.
  - الهياكل المستقلة: المجلس الوطني للتأمينات، الاتحاد الجزائري لمعيدي التأمين.
- النمو المؤسساتي:
  - تنمية الشبكة: أكثر من 450 عون تأمين عام موزعين على التراب الوطني.
  - زيادة في عدد الشركات: 6 شركات سنة 1995، ثم في نهاية 2006 أصبحوا 16.
- نمو رقم الأعمال: كانت نسبة الزيادة أكثر من الـ 389,7% خلال الـ 14 سنة، أي متوسط حسابي للزيادة مقدر بـ 27,83%. (أنظر الشكل -07-).

الشكل-07-[5]: نمو رقم أعمال القطاع خلال الـ 14 سنة منذ تحريره.

- الدورة الخفية وراء تحرير قطاع التأمينات:

✓الهدف الرئيسي الاول:

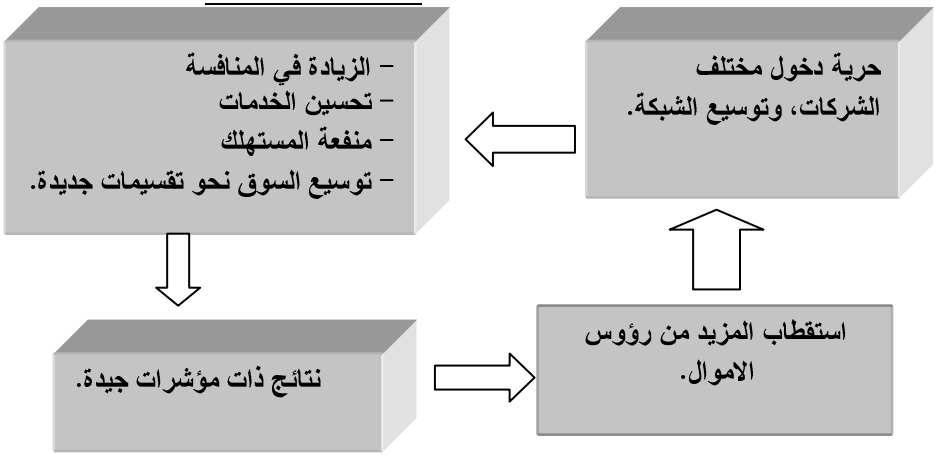

الهدف الرئيسي الثاني:

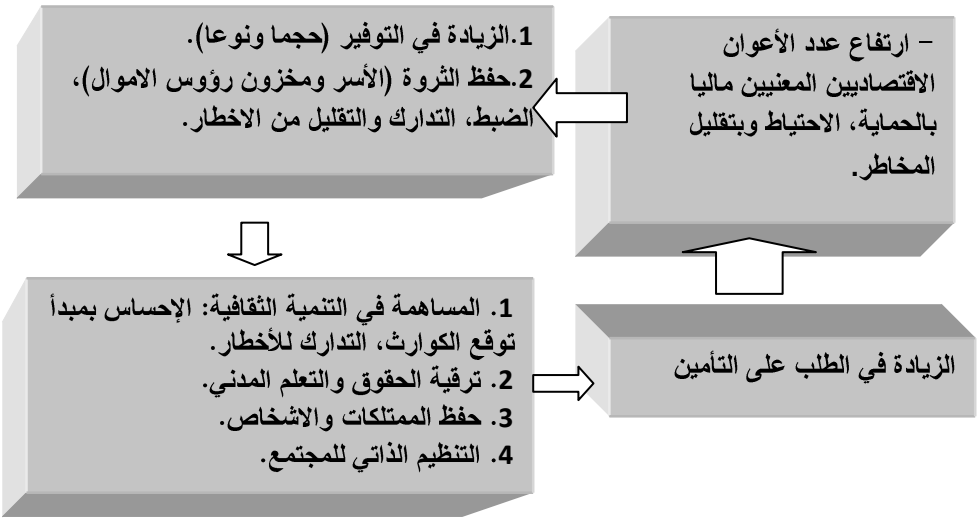

النتيجة كانت كالتالي:

1. تشبع الحركة الناشئة جراء التحرير المؤسساتي:

- الـ AGA (الأعوان العامين للتأمين): من 400 إلى 450 منذ سنة 2001.

- شركات التأمين: من 17 إلى 16 منذ سنة 2002.
- وزن القطاع الخاص:

1.نمو ثابت إلى غاية 2003 (يقدر بـــ 19,6%).

2.ركود في سنة 2004 (19,4%).

2. ركود نوعي في جانب العرض:

- نفس المنتجات (بين 80 إلى 85 نوع).
- تحيز المنافسة: إلى المنافسة السعرية أكثر من المنافسة على أساس جودة الخدمة التأمينية.

3. تدهور مؤشرات النتيجة (الآداء):

- على المستوى الجزئي: انخفاض النتائج، وانخفاض ايرادات رؤوس الاموال.
- على المستوى الكلي: معدل الاختراق ($\frac{CA\ assurances}{PIB}$) في انخفاض، والمساهمة في الاستثمارات تشهد ركودا ثم انخفاضا ابتداءا من 2004؛ على المستوى الاوروبي، نشاط التأمين هناك يعد من بين النشاطات ذات الوزن المعتبر في الاقتصاد ككل، لأنه يمثل بين الـــ 4% (لوكسمبورغ) والـــ 12% (المملكة المتحدة) من الناتج المحلي الخام لهذه الدول؛ إننا نتكلم إذن عن: صناعة التأمين، في حين أن دوره يندرج داخل النشاط المالي لأي اقتصاد كان.

في الجزائر، فإن معدل الاختراق (أي أقساط التأمينات بالنسبة المئوية بالمقارنة والـــ PIB) هو الـــ 0,6% لكنه بقي من غير تغيير تقريبا منذ الـــ 2001 (أنظر الجدول أعلاه)؛ وفي سنة 2007 كانت حصة التأمينات في الـــ PIB أقل من الـــ 1% (أي بين الـــ 0,55% والـــ 0,57% في سنتي 2006 و2007 على الترتيب).

في حين ان كثافة التأمين في الجزائر (يعني قسط التأمين حسب النسمة) كانت أقل من 16 أورو . والارقام المعلنة من طرف وزارة المالية تشير الى تحسن طفيف في الكثافة

التأمينية؛ ففي سنة 2007 كانت الاقساط المدفوعة حسب النسمة تقدر بـــ 1561 دج بالمقارنة و 1373 دج في سنة 2006.

ان هذه الارقام الملفتة للانتباه تجعل الجزائر في مستوى جد أدنى مقارنة بدول الجوار تونس والمملكة المغربية (كثافة بين 50 و45 أورو، ومعدل اختراق بين الـــ 1,9% و3% على الترتيب). ان الاسباب وراء تلك الارقام الضعيفة راجعة في الاصل الى الصورة السيئة التي يرى بها التأمين في الجزائر، والى غياب الثقافة التأمينية فوق ذلك من قبل المواطنين الجزائريين، وذلك من خلال دراسة قام بها المجلس الوطني للتأمينات تتعلق بـــ:" موقف الجزائريين اتجاه التأمين على آثار الكوارث الطبيعية"، واضافة على ذلك غياب الرؤية والاتصال بين الوحدات والعناصر التأمينية (نقصد هنا الاعوان الاقتصاديين والنشطين في المجال الاكاديمي والميدان العملي للقطاع)، كما تم ارجاع السبب الى الضعف النسبي لمداخيل الاسر الجزائرية، وذلك ما يجعلها تهرب من دفع الاقساط الشهرية على تأميناتهم ضد الكوارث الطبيعية، واضافة أخرى تتمثل في غياب السوق المالي المهيكل[6].

- النتائج الاقتصادية الكلية[7]:

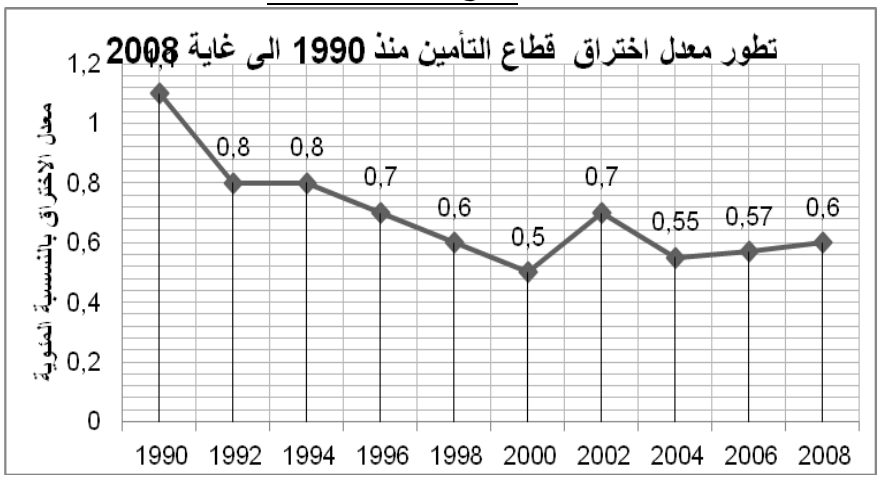

الشكل-08-: تطور معدل اختراق قطاع التأمينات منذ 1990الى غاية 2008

الشكل-09-: تغير النسبة المئوية لمساهمة التأمين في الاستثمارات منذ 1995

- النتائج السوسيوإقتصادية: جسامة الحاجات إلى الحماية والاحتياط غير الملباة، ضعف النتائج بشأن الاحتياط والحذر لدى المجتمع وداخل الاقتصاد بحد ذاته (اللامبالاة التأمينية).

- الأسباب والظروف:
  - العوامل المعيقة:

1.الحدود المهنية:

- عدم توافر الموارد البشرية اللازمة.
- كفاءة التكوين.

2.ضعف جاذبية رؤوس الاموال:

- ضروريات الدخول إلى القطاع:

☒ شروط رأسمال الاستثمار.

☒ الضروريات المهنية والكفاءات الاكاديمية والميدانية.

- الأرباح العائدة لرؤوس الاموال في شركات التأمين:

في انخفاض مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3.عدم كفاية تأطير السوق:

- الهياكل المستقلة.
- هياكل المراقبة[8].

- الشروط الاضافية للأهداف الرئيسية السابقة (لقطاع التأمين في اقتصاد ناشء)[9]:

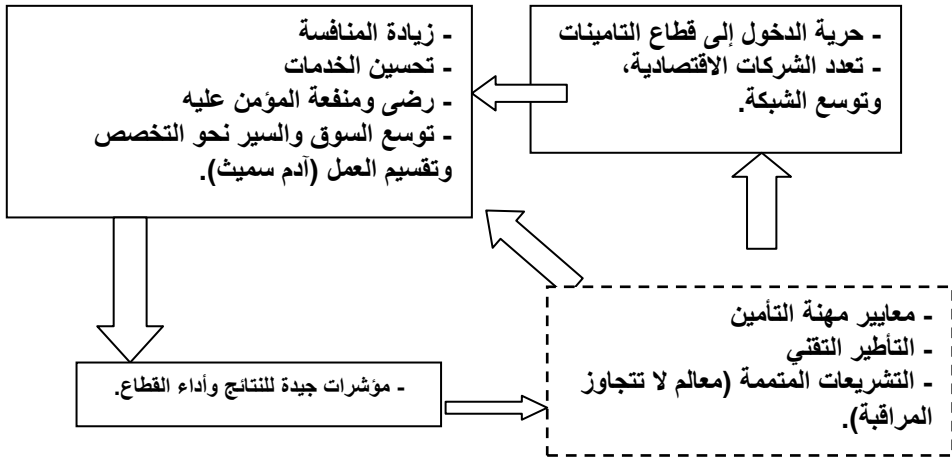

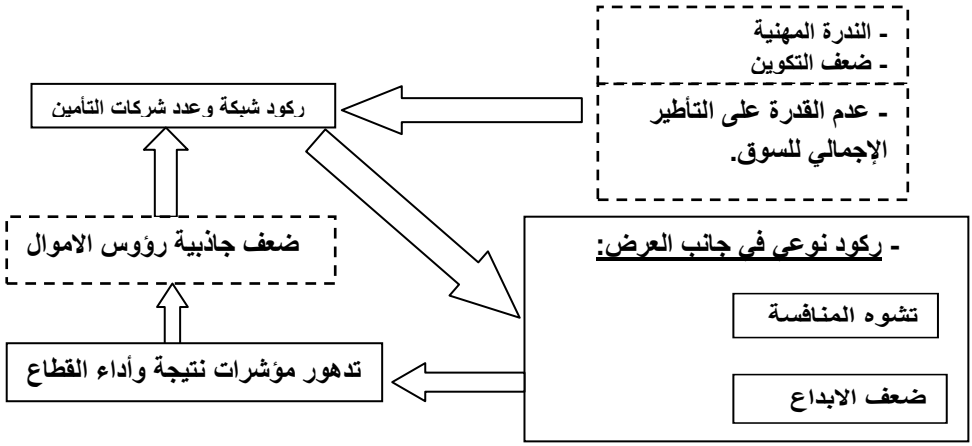

- تحليل وضعية التأمين التي وصل إليها[10]:

- معوقات الفترة من 1995 إلى 2005[11]:

على المستوى الكلي:

- انخفاض الدينار.
- ارتفاع الـ PIB.
- انخفاض الذمم المالية.
- الزيادة في انخفاض وزن التأمينات.

- انخفاض التضخم.
- لكن انخفضت ايضا إيرادات التوظيفات المالية.

- الزيادة في انخفاض الطلب على التامينات للشركات العمومية: بسبب قلة الاستثمارات في جانب أصولها، وهذا يعني خوصصتها، وكذلك الصعوبات المالية التي دفعت بالشركات العمومية إلى اللجوء إلى التأمينات الفرعية لا الكلية.

- الزيادة في ارتفاع النشاطات الاقتصادية الخفية (الموازية) المستعصية على التامين، جراء خوصصة القطاعات العمومية وحداثة الجهاز الجبائي.

على المستوى السوسيوثقافي:

تدهور شروط الأمان (في بداية فترة الدراسة).

سلوكات البقاء على الحياة فقط (المواطن يتساءل: ما هو الاحتراز؟؟ ما المستقبل المريح؟؟).

تميّع الحقوق المكتوبة في المجتمع والاقتصاد ككل.

ما هي الحماية؟؟ ما هو العقد المكتوب؟؟

ما هي الحماية ضد اخطار المسؤولية - في حين المسؤولية قليلا ما تطرأ على الاذهان؟؟

- رهانات قطاع التأمين في الجزائر:

❖ المضمون الحالي:

✓العوامل المواتية:

- الوئام المدني.
- مؤشرات اقتصادية كلية مواتية.
- برنامج استثمارات عمومية استثنائية.
- تنمية وتطوير الاكتتاب التأميني المسبق.
- رؤى حول إعادة بعث وتطوير نظام الضمان الاجتماعي.

✓ العوامل غير المواتية:

- الاقتصاد الموازي.
- ضعف الايرادات المالية للنقود (معدل الفائدة ضعيف لكن هناك انخفاض في التوظيفات المتناوبة).

❖ الرؤى:

1.غزو ثقة الشعب (التأمين واسع النطاق):

- تحسين الخدمة

- التعويضات السريعة.

- المجلس الوقائي.

- المساعدة.

- التوظيف الجيد لرؤوس الاموال.

- تخفيض التكاليف

- المعالجة السريعة للملفات

- تخفيض المخاطر (تسعيرات انتقائية للمخاطر، وترقية الاحترازات)

- تسيير الوقت (JAT).

- احترام الالتزامات

- التقلد الكلي لوظائف الحماية المالية للأشخاص وسلعهم.

- منح الحماية والخدمات الاحتياطية التي تسمح برسم مستقبل المؤمن عليه والمؤمن نحو استقرار اجتماعي للبلد الجزائر.

2.إقناع متعاملي القطاع الخاص: بتسخير حجم من التوفير لأجل ضمان استمرار أعمالهم، الاستقرار والنمو الاقتصادي.

3.مجهودات نحو التنظيم المهني:

- لأجل منح التغطية الجيدة والمناسبة للأخطار الكبيرة بتنظيم ما يعرف بالتأمين التشاركي و/أو إعادة التأمين.

- التأثير ومحاولة إيقاف التأمين الجزئي.

- ترقية معايير إدارة المخاطر.

4.ترقية التأمين في عالم الفلاحة مع التركيز على دعم الدولة.

5.الاستمرارية في تطهير الممارسات التجارية عن طريق الممارسة الاكاديمية للتأمين على القرض التجاري، والتأمين الاقتطاعي المبني على خبرة محفظة المؤمن عليه.

6.ترقية تأمين الـــ Cat-Nat :

- عرض برنامج جيد يسهل الاتصال بين جميع الأطراف، عن طريق الشراكة وجميع الأطراف المرتبطين (المتورطين إن صح التعبير) في تخفيض الخطر.

- عرض برنامج يرمي إلى التنظيم القطاعي المشترك الذي يسمح بدراسة الاخطار مهما كانت.

7.بناء شراكة بين:

- مسيري المخاطر: لأجل ترقية الاحتياط الذاتي، وتخفيظ الاخطار كلها.

- المصرفيين: لأجل عرض المصادر والمنابع المالية طويلة الاجل والاستمرارية في تمثيل السوق المالي على اكمل وجه.

8.اعادة تأهيل المهن:

- التكوين، الرسكلة المهنية، إعداد المراجع المهنية وأدوات التقييم والمتابعة وتسعير المخاطر.

- تقوية الكفاءات في مجال القيام بالدراسات التقنية التي تساهم في تنمية القطاع وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي (البرنامج الوطني للبحث العلمي، اختيار الشعب مثل: حقوق، اقتصاد، ...إلخ).

9.تنظيم الشركات الموجهة إلى:

- الطلب في السوق.

- دراسة مخاطر المؤمن عليهم (اقتراح نظام للمعلومات ممركز وفعال).

- مراقبة أداء الموارد البشرية والشركات التأمينية كذلك[12].

خلاصة: رغم هذا فالرهانات التي تنتظر قطاع التأمينات في الجزائر لا يعني أنه تم الاحاطة بها، وتبقى لحد الساعة غير متحكم فيها. فبالنظر الى الثقافة التأمينية الضعيفة في المجتمع الجزائري تبقى تدخلات الدولة الرامية الى تحفيز عمليات التأمين الإجباري هي صاحبة الفضل الأول والأخير في دفع المؤمنين الاجتماعيين والصناعيين نحو وكالات التأمين المترامية على كامل القطر الوطني، على سبيل المثال: التأمينات الاجبارية على المستفيدين من السكنات التساهمية قبل حتى امضاء عقد الاستفادة ، بصفة أن هذا العقد اجباري لتكملة باقي اجراءات التمليك، ولكن لو ندقق أكثر لوجدنا أن فائدة التأمين على

سكنات المساهمة ترمي الى ضمان أن شركة التأمين سوف تتكفل بدفع الاقساط الشهرية للشركات العقارية أو البنوك المشاركة في عملية إسكان المساهمين وهذا في حالة عدم قدرة المستفيد من السكن التساهمي من دفع تلك الاقساط الشهرية في حالات: الوفاة، عدم القدرة والاهلية ... الخ.

وأخيرا، لا يمكننا الجزم بأن رقم الاعمال المتصاعد لقطاع التأمين منذ تحرير قطاعه أنه راجع الى زيادة جودة الخدمات التأمينية بصفة ملفتة بقدر ما ترجع تلك الزيادات الى العدد المتزايد في شركات التأمين الخاصة بشكل كمي أكثر منه نوعي.

الهوامش:

[1] الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/21 المتعلق بمراقبة قطاع التأمينات الجزائري من قبل هيئة عليا.

[2] الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 66-127 المؤرخ في 1966/05/27 المتعلق باحتكار الدولة لجميع نشاطات التأمين.

[3] الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بإعادة تنظيم قطاع التامين في الجزائر.

[4] http://www.la-kabylie.com/actu/dossiers/dossier-1287-algerie-209-milliards-dinars-chiffre-daffaires-pour-assurances.html

[5] من اعداد الباحثين حسب معطيات الرابط:

http://www.la-kabylie.com/actu/dossiers/dossier-1287-algerie-209-milliards-dinars-chiffre-daffaires-pour-assurances.html

[6] http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=1836&Itemid=129

[7] المصدر: http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=1836&Itemid=12

[8] نفس الرابط السابق -بتصرف-.

[9] نفس الرابط -بتصرف-.

[10] نفس الرابط -بتصرف-.

[11] نفس الرابط -بتصرف-.

[12] http://www.tsa-algerie.com/BNP-Paribas-Algerie---apres-Cetelem--l-assureur-Cardif-sera-_6420.html